الارتباطية البحثية في العلوم السياسية في معالجة قضايا وتحديات البلاد العربية(*)

الأستاذ عمراني كربوسة
أستاذ مساعد "أ" بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة محمد خيضر بسكرة

(*) بحث مقدم في مؤتمر الباحثين الشباب العربي في مجال العلوم السياسية المنعقد بالقاهرة بتاريخ 2006/11/10 والمنظم من طرف الجمعية العربية للعلوم السياسية.

تمهيد:

يعالج على الساحة البحثية وتناقش في مختلف معاهد العلوم السياسية المتواجدة على ربوع القطر العربي العديد من المواضيع المتعلقة بواقع البلاد العربية عامة أو أي قطر من أقطارها، خاصة مسألة من المسائل الراهنة كالحكم الراشد، التنمية الدائمة والمستدامة أو ضرورة تفعيل العمل العربي...، كما تواجه المنطقة العربية العديد من التحديات التي من شأنها عرقلة مسار التنمية والتحديث فيها كالاختراق الغربي الأخير المتمثل في العدوان على العراق...

جميع هذه المواضيع وغيرها يتطرق إليها العديد من الباحثين من زاوية أو أخرى بمحاولة تحليل علمي أكاديمي في مذكراتهم ورسائلهم العلمية، والتي تناقش تحت إشراف أساتذة مختصين، مما يجعل هذه المناقشات فضاء حقيقيا لإبداء الرأي والرأي الآخر بحجج وأدلة علمية، لتختتم في الأخير بتهنئة اللجنة أو منح الرسالة إذنا بالطبع نظرا لقيمتها العلمية، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أهمية معالجة القضايا ذات الصلة بواقع البلاد العربية في معاهد وأقسام العلوم السياسية.

فتثمين هذه الانجازات العلمية مرتبط أساسا بأولوية البحث العلمي في مجال العلوم السياسية بالتطرق لمختلف القضايا والتحديات التي تعيشها وتواجهها المنطقة العربية أكثر من غيرها من المواضيع الأخرى التي لا تمس بطريقة أو بأخرى بلادنا، وتزداد أهمية تلك القضايا إذا عرفت طريقها إلى الواقع العلمي وسعت الجهات والسلطات العليا بأخذ نتائج تلك الأبحاث مأخذ الجد بمحاولة الاستعانة بها في حل مشكلة من المشاكل أو مواجهة تحد من التحديات.

فأهمية هذا الموضوع تكمن في الارتباطية البحثية بين أولوية البحث العلمي ومعالجة القضايا العربية، انطلاقا من العوامل التالية:

1- إن الوظيفة الرئيسية للبحث العلمي هي التعرف المستمر على المشاكل والتحديات التي تواجه الأمة ثم العمل على نقدها وتحليلها وأخيرا اقتراح الحلول لها وكل ذلك وفقا لأسس علمية واضحة ودقيقة.

2- إن أحد مقاييس قوة الدولة هو مدى اهتمام هذه الأخيرة بالبحث العلمي أو ما يسمى بمعيار القوة التكنولوجية التي تحدد من خلال ثلاث مؤشرات [1]:

أ – حجم الإنفاق على البحث العلمي.

ب – عدد المعلمين المؤطرين والمهندسين الفنيين.

ج – حجم الإنتاج العلمي المنشور.

3- إن الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية قبل أن تفرض هيمنتها العسكرية والاقتصادية على العالم فرضت هيمنتها الفكرية البحثية أولا، فهي تملك الآلاف من مراكز صناعة الفكر والرأي، التي تشغل المئات من الباحثين والمفكرين على غرار مؤسسة Rand Coorporation التي تعمل على تسويق الطروحات الأمريكية بما يعرف " بعولمة القيم".

4- إن الخصم الدائم للأمة العربية "الكيان الإسرائيلي "تجدر واستيطان في الأراضي المقدسة، بفضل أسبقيته في البحث العلمي وإعطائه الأولوية من منطلق أن مؤشرات القوة كلها غائبة- هذا إن كان يملكها أصلا- (الموقع الجغرافي، عدد السكان، الموارد الطبيعية،...)،ومثال ذلك مادة التاريخ التي تدرس أكثر من اثنتا عشر (12) ساعة أسبوعيا؟

أما إشكالية مداخلتنا هذه تتمحور حول: **كيف يمكن رسم إستراتيجية بحثية في مجال العلوم السياسية تهتم بالقضايا والتحديات المطروحة على المنطقة العربية ؟**

ومعالجة هذه الإشكالية تأتي وفقا للمحاور التالية:
المحور الأول: الخصوصية البحثية في مجال العلوم السياسية.
المحور الثاني: القضايا العربية.
المحور الثالث: التحديات المطروحة على المنطقة العربية.
المحور الرابع: مستويات الإستراتيجية البحثية.
خلاصة واستنتاجات.

المحور الأول: الخصوصية البحثية في مجال العلوم السياسية

يتميز البحث العلمي في مجال العلوم السياسية عن غيره من البحوث في المجالات الأخرى بالعديد من المميزات التي تجعله ينفرد في معالجة بعض المسائل، ويمكن أن نورد أهمها:

أولا: الجـدّة: حيث تقاس قيمة البحوث في كثير من الأحيان بمدى حداثة الموضوع، هل هو موضوع جديد أم قديم ؟ على اعتبار أن المواضيع الجديدة بكرا ومازال البحث فيها خصبا على عكس المواضيع القديمة تجد معظمها مستهلك" وأرضه أصبحت بورا تملت من الحرث والتنقيب العلمي".

ثانيا: الآنــية: وهي ميزة أساسية في العلوم السياسية، حيث العديد من الباحثين يعالجون في رسائلهم (الماجستير الدكتوراه) مواضيع مازالت في طور النشأة والبزوغ، وترتكز هذه الدراسات – في الغالب- على المستقبل (الدراسات المستقبلية)، لكن بقدر ما تطرح هذه البحوث من تشويق وإثارة، بقدر ما قد يقع أصحابها في مأزق المستقبل نفسه [2].

ثالثا: التغييريّة: أي أن العديد من القضايا في مجال العلوم السياسية تتميز بالتغيير المستمر والسريع الأمر الذي يتطلب السرعة في البحث والدراسة فعدم استقرار قضية ما يواكبها اللاإستقرار في المنهج المستخدم، فإذا اثبت المنهج التاريخي فعاليته في مرحلة معينة فأنه لن ينجح في تحليل تطورات مرحلة لاحقة وهو ما يعني اعتماد منهج آخر...، فالتغيير المستمر للظاهرة محل البحث يستدعي التغيير الدائم للأدوات المنهجية والتحليلية، والهدف من ذلك طبعا هو الوصول إلى اكبر قدر من الحقيقة (النسبية)[3].

وعلى ضوء هذه المميزات، فإن خصوصية البحث في العلوم السياسية تتطلب جملة من الشروط أبرزها:

1- المتابعة الدائمة والمستمرة.
2- التحكم في المناهج والأدوات التحليلية والقدرة على توظيفها.
3- الجرأة النقدية والشجاعة الفكرية في طرح الآراء والمواقف.
4- القدرة على تحديد الأهداف الظاهرة، وكشف وإدراك للأهداف والرهانات الخفية.

المحور الثاني: أقسام القضايا العربية

لا يعني هنا التطرق إلى كل القضايا العربية بقدر ما يعني تحديد مجالية تلك القضايا أو في أي خانة يمكن تصنيفها؟

القسم الأول: القضايا العاجلة: وهي جميع المسائل المطروحة التي تتطلب سرعة التنفيذ والمعالجة، من منطلق أن أي تأخير يعود بالسلب وتكون تداعياته وخيمة، في حين أن معالجتها السريعة تجنبنا مخاطر ومآسي أليمة، ويمكن رصد على سبيل المثال لا الحصر:

1- قضية التشغيل (سياسية التشغيل): حيث إن لم تضع لها الدولة مخطط استعجالي مبني على مقاييس علمية واضحة تحدد من خلالها مثلا: الفئة المعنية وسنها، المجال الذي يمكن أن يستوعبها الموارد المالية والموارد المادية...

فإدراك هذه الإحصائيات وغيرها يستطيع الباحث في العلوم السياسية أن يتطرق لها في

أبحاثه (سياسة التشغيل) باستخدامه مختلف المناهج الكمية وغير الكمية، فقدرة الدولة على توظيف هذا البحث وتنميته واقعيا، يختزل عليها الكثير من الوقت بل العكس يعطيها أكثر فعالية في معالجة تلك المشكلة من منطلق أن الدولة التي لا تعطي أهمية لتلك الدراسة وتحل المشكلة- في حقيقة الأمر – حلها يكون ظرفيا يعاود الانفجار في أي وقت، وبالتالي فالشجاعة في حل تلك المشكلة مرهونة بالرشادة العلمية التي يعدّها الباحثين والمختصين.

2- قضية المياه (السياسة المائية): نوقشت على مستوى جامعة الجزائر سنة 2004 رسالة ماجستير حول السياسة المائية في الجزائر(4)توصل من خلالها الباحث إلى جملة من النتائج والوصيات المتضمنة الحلول الكفيلة في معالجة أو على الأقل التخفيف من حدة هذه الأزمة، مستعينا بجملة من الإحصائيات. فعلى الرغم من القيمة العلمية للدراسة إلا أنها ليست ذات فعالية إذ لم توليها الهيئات المشرفة اهتماما بمحاولة الاستفادة قدر الإمكان من نتائجها في حل القضية، وإلا فستبقى تلك الدراسة حبيسة الرفوف المكتبية.

القسم الثاني: القضايا الآجلة: والتي معالجتها تتأتى على المدى المتوسط أو البعيد، بحيث تستدعي وضع إستراتيجية بعيدة وواضحة فمثلا الصادرات خارج قطاع المحروقات، فنحن ندرك جميعا أن اغلب البلدان العربية النفطية – صادراتها كلها بترولية (الجزائر 90 %)، فالتخفيف من هذه النسبة ليس بالأمر الآني – طبعا- لصالح قطاعات أخرى،فالواقع يتطلب تنسيق وتكثيف الجهود بين جميع القطاعات والمجالات وأهمها ضرورة الاستفادة من مختلف الأبحاث والـدراسات الجامعية التي لها علاقة بالموضوع [5].

ومنه فإثارة هذه القضايا سواء العاجلة أم الآجلة متوقف على متغيرين:

1- الواقع المحدد لطبيعة القضايا ومدى استعجاليه القضية في المعالجة والتحليل.

2- الباحث ومدى شعوره بالقضية المستعجلة وأسبقيتها في الدراسة والبحث عن غيرها من القضايا الأخرى.

المحور الثالث: التحديات المطروحة على البلاد العربية

ويقصد بالتحديات كل الإمكانيات الكبرى التي من شأنها إن تضع المنطقة العربية على صفيح ساخن وفي حالة استنفار قصوى خاصة في المسائل الخارجية التي لا يمكن التحكم فيها بصفة أحادية في غالب الأحيان وكذا الوقوف على شكلين للتحديات:

أولا: التحديات الداخلية: من أكبر التحديات التي تواجه البلاد العربية في الآونة الأخيرة على المستوى الخارجي هو مشروع الشرق الأوسط الكبير وانعكاساته السلبية على المنطقة العربية، وهو ما أكدته وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس: " يجب على العالم أن يطبق ما اسماه نتان شار انسكي [7] باختبار ساحة البلدة، وهو انه إذا لم يستطع المرء الخروج إلى ساحة بلدته ليعبر عن رأيه بلا خوف من الاعتقال أو السجن أو الأذى الجسماني، فهو إذن يعيش في مجتمع خوف، ولن نهدأ حتى يحصل كل فرد يعيش في مجتمع خوف على حريته..." [8].

إضافة إلى تصريح الرئيس جورج بوش:"... سنشجع على الإصلاح في الحكومات الأخرى بأن نوضح لها أن نجاح علاقتنا معها يتطلب معاملاتها الحسنة لشعوبها، إن إيمان أمريكا بالكرامة الإنسانية سيكون نبراس سياستنا غير أن الحقوق لا تتأتى فقط من تنازلات صعبة من الطغاة بل تضمنها المعارضة الحرة ومشاركة المحكومين..." [9].

فأي كرامة يتم ضمانها عن طريق القوة وهل الديمقراطية تحمل عن طريق الطائرات ؟ وأي ساحة بلدة يمكن توفيرها بواسطة الإبادة الجماعية وشتى أشكال التعذيب...

وحدث ذلك كله على اثر العدوان الأمريكي على العراق في 2003/03/30 وما تبعه من تدمير الحضارة يزيد عمرها عن ستة ألاف سنة من الوجود، وانتهاكات لكرامة الإنسان (فضائح سجن أبو غريب)... جل هذه الإحداث وغيرها تحزّ في نفسية أي باحث عربي وتدفعه لاقتحام هذه المسائل محاولا كشف المستور لدراسة الخلفيات والرهانات،على أساس أن الغزو الأمريكي للعراق ما هو إلا بداية لفرض الهيمنة على العالم العربي برمته، وما التحرش بسوريا ولبنان إلا دليل على ذلك.

أما وعلى المستوى الأكاديمي فقد حاولت العديد من الجامعات تنظيم ملتقيات وأيام دراسية لإبراز مختلف أبعاد هذا المشروع، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على محاولة الهيئات الأكاديمية ربط الوقائع التي تعيشها البلاد العربية بمستويات التحليل العلمية وهو المحور الموالي[10].

المحور الرابع: مستويات الإستراتيجية البحثية

على ضوء المعطيات السابقة يمكننا رسم إستراتيجية بحثية تلم بجميع المتغيرات الأساسية في المداخلة قائمة على ثلاث مستويات جوهرية وهي:

المستوى الأول: مستوى الباحث: لابد للباحث في الدراسات العليا أن يدرك أهمية الأبحاث التي يجب معالجتها في رسالة (الماجستير، الدكتوراه)، فالمفروض أن تكون لها علاقة من قريب أو من بعيد بواقعه المعاش محليا أو إقليميا من منطلق " أن البحث من أجل البحث خرافة وتظليل" على حد قول الدكتور منصور بلرنب، كما تزداد حتمية البحث هنا من منطلق الباحث العضوي على حد تعبير المفكر الايطالي انطونيو غرا مشي، " فالباحث أو المثقف العضوي هو الذي يلتحم بمشكلات مجتمعه وهمومه ويمارس مهمة النقد بقصد التوعية والتغيير، وليس الباحث الذي يعيش الاغتراب عن مجتمعه ولا يحسّ بالآلام التي تنحر جسم أمته".

فمسؤولية الباحث الحقيقية هي مدى إحساسه بدوره الرّسالي على حد تعبير المفكر الجزائري مالك بن نبي المتمثل في أداء رسالة تخدم أمته، وهذا بغض النظر عن الصعوبات والعراقيل المحتمل اعتراضه (مادية أو معنوية...).

المستوى الثاني: مستوى الجامعة: ونعالجه من زاويتين:

الأولى: زاوية الجامعة كمؤسسة: ونعني بها كل ما يجب أن توفره الجامعة من مستلزمات ومتطلبات عملية بحثية وخاصة الإمكانات البيداغوجية المساعدة والمحفّزة في نفس الوقت على أداء وظيفة البحث العلمي على أحسن ما يرام وهي المشكلة التي يعاني منها أغلب الباحثين في الكثير من الأقطار العربية ونستغرب هنا أن العديد من المعاهد والكليات – خاصة في مجال العلوم السياسية –تفتقد لأدنى شروط البحث العلمي، كالضعف الفادح في الكتب، وإن توفرت فهي قديمة ولا تواكب التطورات والتحولات محليا أو دوليا، وغياب وضعف شبكات المعلوماتية وإن وجدت فهي بطيئة الاشتغال لا تتماشى وسرعة الأداء البحثي، مما يضطر الكثير من الباحثين إلى البحث عن الفعالية المعلوماتية خارج أصوار الجامعة وهو ما يتطلب تكاليف مرتفعة قد لا تسمح إمكانيات الباحث بمسايرتها (الجانب المادي الذي يعاني منه اغلب الباحثين)، الأمر الذي يؤثر سلبا على السير الحسن في تحضير مختلف الرسائل والأبحاث العلمية.

كما نلمس نقطة في غاية الأهمية والمتمثلة في غياب التحفيز ماديا أو معنويا وما

لي هذا الأخير من في تفعيل وزيادة مرد ودية الباحثين، فالعديد من الرسائل الجامعية القيمة تبقى حبيسة الرفوف المكتبية ولا ترى النور، واقصد هنا مسألة النشر، فمن غرائب بعض الجامعات أنها تعطي إذنا بالنشر للعديد من الرسائل إلا أنها على المستوى العملي غير ذلك، فيبقى الباحث بين فرحة التهنئة والانجاز وأسطورة ووهم الطباعة والنشر. فمن وجه نظرنا نرى أنه على الجامعة الاقتراب إلى المجال العملي بالاهتمام بمختلف الأبحاث وتنميتها عمليا، بل أكثر من ذلك سعيها إلى توظيف الباحثين الموهوبين في مراكز الدراسات والإدارات العمومية بطريقة مباشرة بعيدة عن كل أشكال البيروقراطية، وذلك بمحاولة خلق انسجام بين التحصيل النظري والأداء العملي وما ينتج عن ذلك من ايجابيات للباحث وللمؤسسة المستفيدة من خدماته وهنا جوهر الارتباطية البحثية.

الثانية: زاوية الأستاذ المشرف (المؤطر): الذي يشرف مباشرة على الباحث يستطيع مما يملك من خبرة عملية وزاد معرفي توجيه الباحث الناشئ وصقل مواهبه وتنمية قدراته وتعميق المنهج لديه، كما بإمكانه أن يغرس فيه روح المسؤولية البحثية التي يحملها بين صفحات بحثه، خاصة إذا وجدت طريقها إلى التجسيد العملي.

وفي هذا السياق بودنا الإشارة إلى بعض السلبيات المتفشية في بعض الأساتذة المشرفين، والتي يشتكي منها العديد من الباحثين [11]:

1- عدم تمكن بعض المشرفين من تخصصاتهم العلمية بشكل يمكنهم من المساهمة في بناء باحثين جدد " ففاقد الشيء لا يعطيه ".

2- بروز ظاهرة ما أسماه الدكتور عبد الباسط عبد المعطي " الأستاذ المحتكر" الذي يحتكر الإشراف الأمر الذي يؤدي إلى ضعف قدرته على المتابعة والتوجيه والتصويب- هذا إن كان يمارسها أصلا- ولذلك انتشرت ظاهرة تسليم " الرسالة الجاهزة " وهنا يصبح هم المشرف الكسب المادي والأدبي أكبر من العطاء الفكري.

3- ظاهرة عدم التفرغ الكامل للأساتذة المشرفين نتيجة انشغالهم بأمور أخرى (كالإدارة،المحاماة،...) من جهة، وتقابلها ظاهرة الإسراف في التوجيه وما يتبعه من تضييق الخناق على حرية الباحث في طرح مواقفه وأرائه، ونتيجة هذين الظاهرتين يكون إهمال تام للباحث وقتل لقدراته البحثية.

4- استغلال بعض المشرفين لجهد الباحث وذلك بتوظيف مجهودات الباحث في خدمة نشاطات الأستاذ العلمية تصل إلى درجة نشر أعمال الطلبة الذين يشرف عليهم منسوبة إليه بهدف الترقية العلمية وغيرها.

المستوى الثالث: الوزارة المشرفة (الدولة): والتي تعتبر المعني الأول برسم الإستراتيجية العملية والعمل على ترقيتها وتطويرها وذلك انطلاقا من زيادة ميزانية البحث العلمي وتوفير الحرية العلمية للباحثين في التطرق إلى مختلف القضايا والمسائل التي تعني المجتمع والأمة وكسر شتى أنواع الطابوهات التي لا تخدم العلم أو البلد، بالإضافة إلى ضرورة ربط الجامعة بالمجتمع وذلك بتثمين الأبحاث والدراسات قصد إنشاء مراكز الرأي والفكر، وتكوين الإطارات والمشرفين بتنظيم دورات تكوينية وتدريبية داخل الوطن وخارجه لمواكبة جديد التحولات العالمية باعتبار " أن الرّشادة البحثية تتطلب الرشادة السياسية " والنتيجة هي زيادة المردودية الفكرية والفعالية العلمية والتقدم والرقي للدولة والأمة، فعلى حد تعبير الدكتور أمين الزاوي " أمة تقرأ، امة لا تستعبد ولا تجوع ".

خلاصة واستنتاجات:

تطرقنا في مداخلتنا هذه إلى موضوع جد حساس يتعلق أساسا بمدى الارتباطية البحثية بالقضايا والتحديات المطروحة على البلاد العربية خاصة في مجال العلوم السياسية، وبعد الدراسة والتحليل توصلنا إلى العديد من الاستنتاجات أهمها:

* لا بد على الباحثين إعطاء الأولوية للقضايا العربية من منطلق أنهم أدرى وأكثر حضورا في تلك القضايا من غيرهم، يتصفحون الماضي – يستقرؤن الواقع – يستشرفون المستقبل، بتحليل لقضاياه وإدراك لتحدياته.
* الدولة التي لا تولي اهتماما للبحث العلمي، لا يمكنها أن تواكب التطورات والتحولات مهما صرفت من أموال على القضايا الأخرى، "وتصنف في عداد المفقودين عمليا والمتخلفين فكريا".
* الجامعة التي لا تعمل على تحديث نفسها فهي جامعة ولىَ عليها الزمن ويجب أن توضع في متحف الآثار، ونفس الشيء بالنسبة لمراكز البحث إن لم تطور أدواتها البحثية ومناهجها العلمية فإنها ستوقع على شهادة وفاتها قبل ميلادها.
* الباحث الأكاديمي إن لم يؤمن بدوره الرّسالي في المجتمع ومكانته داخل الأمة والمسؤولية الملقاة على عاتقه يولد ميتا، وتحمله موجات التغير قبل أن يغيّر ويصبح " مفعولا به وليس فاعلا".

وبالتالي معالجة شتى القضايا ومواجهة مختلف التحديات التي تطرح على المنطقة العربية مرهون بمدى الارتباط الشديد بين الباحث العلمي وتلك القضايا والتحديات من جهة.

والألوية البحثية التي يجب أن تعطي تلك القضايا والتحديات بهدف الوصول إلى نتائج أنجح، بطرق أسرع، وجهد اقل وكل ذلك لا يتم إلا بالتنسيق بين مختلف العوامل السالفة الذكر (الدولة + الجامعة + الباحث + حلول أكثر فعالية) والجدول التالي يوضح جيدا مستويات الإستراتيجية البحثية:

البيئة الخارجية

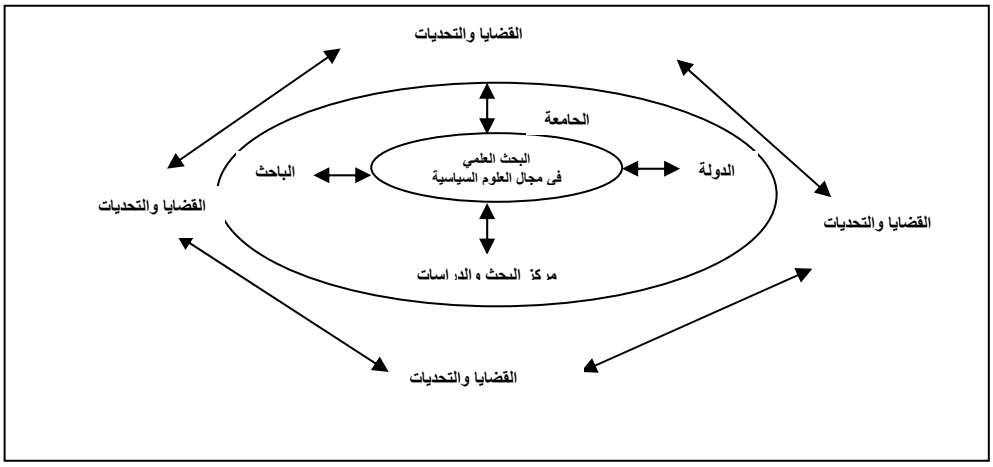

البيئة الداخلية

مخطط يوضح مدى الارتباط البحثي في معالجة القضايا والتحديات المطروحة على المنطقة العربية
المصدر: من الانجاز الشخصي للباحث.

الهوامش:

1- السيد قنديل، محاولة قياس قوة الدولة، منشورات مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1986،ص 121.

2- اذكر هنا أن طالب ماجستير تطرق في رسالته إلى حرب كوسفو عندما كانت في أوجّها، ولحسن حظه ناقش قبل أسبوع من نهايتها، لان النتائج المتوصل إليها اثبت الواقع عدم صحتها.

3- أحسن مثال يمكن أن يمثل هذه الميزة هو القضية الفلسطينية وما تشهده من تطورات مستمرة نتيجة المتغيرات التي تحكمها (السلطة الفلسطينية ومختلف فصائلها، الكيان الإسرائيلي ومشاربه المتنوعة)، إضافة إلى الفواعل المحركة لطرفي النزاع (الولايات المتحدة الأمريكية، الدول العربية، الاتحاد الأوروبي، روسيا،...) وهو الأمر الذي أكده أحد الخبراء بقوله " مادام الصراع العربي الإسرائيلي قائما فلن يعرف العالم الاستقرار أبدا ".

4- بالغالي محمد، السياسة المائية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية – فرع التنظيم الإداري السياسي- جامعة الجزائر 2004،

5- انظر دراسة الباحث حيدر عبد الكريم، السياسة النفطية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية – فرع التنظيم الإداري – جامعة الجزائر، 2004.

6- بن نكاح عصام، إصلاح الجامعة العربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية- فرع العلاقات الدولية - جامعة الجزائر، 2006.

7- وزير الدولة الإسرائيلية لشؤون يهود العالم، والمنسق والسجين السوفياتي السياسي، مؤلف كتاب: الحجة من اجل الديمقراطية: قوة التغلب على الطغيان والإرهاب.

8- حلقة تلفزيونية في القناة الإعلامية الفضائية " الجزيرة " بعنوان:بوش وحاجة العالم العربي للديمقراطية2005/01/27.

9- نفس المصدر

10- نظمت جامعة محمد خيضر –بسكرة- الجزائر- قسم العلوم السياسية يومان دراسيان حول مشروع الشرق الأوسط الكبير بحضور العديد من الدكاترة والمختصين في العام المنصرم، كما نظمت مؤخرا جامعة جيجل (الجزائر) – قسم العلوم السياسية- ملتقى دولي حول الإصلاح السياسي في الوطن العربي بين الصعوبات الخارجية والخصوصية المحلية،(2-3 ماي 2006)، واعتمد فيه ورشة بحث خاص بـ " المشاريع الخارجية للإصلاح السياسي".

11- حسين توفيق إبراهيم، قضايا الباحثين الشباب ومشكلاتهم في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 116، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1988،ص 102-103.